

هذا حديث ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد تلقته الأمة بالقبول وآمنت بمضمون ما جاء فيه .

وهو معجزة من معجزات نبينا صلى الله عليه وسلم الذى لا ينطق عن الهوى {إن هو إلا وحي يوحى} (١).

وقد طعن أهل البدع والضلال قديما فى صحته بحجة أنه مخالف للعقل والواقع ، وأثاروا الشبه من حوله فانبرى للرد عليهم وكشف شبههم ودحضها علماء أجلاء فواجهوهم بالحجج الدامغة والأدلة البينة ، فأزالوا تلك الشبه وبيّنوا فسادها .

من أولئك العلماء الأفاضل الإمام ابن قتيبة الدينورى رحمه الله ، فقد ذكر فى كتابه "تأويل مختلف الحديث" أنه حديث صحيح وأنه روى بالفاظ ، ثم قال :

"إن من حمل أمر الدين على ما شاهد ، فجعل البهيمة لا تقول ، والطائر لا يسبح ... والذباب لا يعلم موضع السم وموضع الشفاء ، واعترض على ما جاء فى الحديث ، مما لا يفهمه ... فإنه منسلخ من الإسلام ، معطل ... مخالف لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولما درج عليه الخیار من صحابته والتابعون .

ومن كذب ببعض ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان كمن كذب به كله ... وما علمت أحدا ينكر هذا إلا قوما من الدهرية (٢) ، وقد اتبعهم على ذلك قوم من أهل الكلام والجهمية (٣).

ومن أولئك أيضا الإمام الطحاوى رحمه الله فى كتابه "مشكل الآثار" فقال بعد ذكره للحديث ومن رواه من الصحابة رضى الله عنهم :

(١) سورة النجم : آية ٤

(٢) قال فى اللسان : "ورجل دهرى : ملحد لا يؤمن بالآخرة ، يقول ببقاء الدهر" .

لسان العرب ٢٩٣/٤ .

(٣) ص ٢٢٩ .

"قال قائل من أهل الجهل بآثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبوجوهها : وهل للذباب من اختيار حتى يقدم أحد جناحيه لمعنى فيه ويؤخر الآخر لمعنى فيه خلاف ذلك المعنى ؟

فكان جوابنا في ذلك له بتوفيق الله عز وجل وعونه أنه لو قرأ كتاب الله عز وجل قراءة متفهم لما يقرأ منه لوجد فيه ما يدل على صدق قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا وهو قوله عز وجل : {وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذى من الجبال بيوتاً ومن الشجر ومما يعرشون . ثم كلى من كل الثمرات فاسلكى سبل ربك ذللاً يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس} (١) وكان وحى الله إليها هو إلهامه إياها أن تفعل ما أمرها به ... فمثل ذلك الذباب ألهمه عز وجل ما ألهمه مما يكون سبباً لإتيانه لما أراده منه من غمس أحد جناحيه فيما يقع فيه مما فيه الداء والتوقى بجناحه الآخر الذى فيه الشفاء" (٢).

وجاء المحدثون فطعنوا في هذا الحديث كما طعن فيه أسلافهم أهل الابتداع من قبل ، ولم يتزجروا بردود العلماء السابقين ، فزادوا شبه أولئك شبهاً أخرى انتجتها عقولهم التى جهلت حرمة النصوص وران عليها ظلام قاتم فلم تستوعب ولم تع معانى تلك النصوص فسارعت إلى الإنكار والرد والطعن كما هو ديدنها ، ومنهجها بكل نص جهلت معناه .

(١) سورة النحل : الآيات ٦٨، ٦٩

(٢) ٢٨٤-٢٨٣/٤ .

وهذا ملخص ماسبق من عرض لشبه هؤلاء المحدثين حول هذا

الحديث :

(١) أخرجه البخارى ، ولا يمنعه ذلك من التماس علة في رجاله تمنع من صحته ، والعلة هي :

(أ) انفرد به ابن حنين . ثم طعن فيه بأوجه .

(ب) من رواية أبي هريرة وقد ردوا له أحاديث كثيرة .

(٢) إنه حديث آحاد يفيد الظن ، فلا إشكال في رده ، وهو غريب عن التشريع لأنه يناقض قاعدة تحريم الضار ، واجتناب النجاسة ، وغريب عن الرأي لأنه يفرق بين جناحي الذباب ، فيدعى أن أحدهما به سم ضار ، والآخر ترياق نافع .

(٣) أثبت العلم بطلانه ، لأن العلم يقطع بمضار الذباب .

(٤) موضوع متنه ليس من عقائد الإسلام ولا من عباداته ، ولا من شرائعه ، ولا التزم المسلمون العمل به ، بل لم يعمل به أحد منهم لأنه لا دخل له في التشريع ، وإنما هو في أمر من أمور الدنيا كحديث "تأبير النخل" ، وبالتالي من ارتاب فيه لم يضع من دينه شيئاً .

(٥) تصحيحه من المطاعن التي تنفر عن الإسلام ، وتكون سبباً في ردة

بعض ضعفاء الإيمان ، ويفتح على الدين شبهة يستغلها أعداء الإسلام .

(٦) البحث فيه عقيم ، لا يجب أن يشغل الناس به ، وقد وصلوا إلى

مخترعات ومكتشفات من العلوم . ولذا يجب ترك البحث فيه إلى

ما وصل إليه العلم من أحكام لا تنقض ولا ترد .

ويجيب على هذه الشبه بما يلي :

(١) أولاً : لم ينفرد البخارى رحمه الله بإخراج هذا الحديث ، كما أن أبا

هريرة لم ينفرد بروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعبيد بن

حنين لم ينفرد بروايته عن أبي هريرة أيضاً .

فقد أخرجه البخارى وأبو داود وابن ماجه والدارمى والبيهقى وابن

خزيمة وأحمد وابن حبان والبلغوى وابن الجارود من حديث أبي هريرة

رضى الله عنه .